AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/647
S/1996/897
1 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البند ٥٨ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، موجهة إليكم من سعادة السيد عثمان إرتوغ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وأكون ممتنا لو عمم نص هذه الرسالة ومرفقها، كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسين إ. شيليم
السفير
الممثل الدائم

051196 051196 96-30087

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة
الأمين العام من السيد عثمان إرتوغ

أتشرف بأن أشير إلى البيان الذي أدلى به الوفد القبرصي اليوناني في اجتماع اللجنة الثانية المعقود في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. ويتضمن هذا البيان كافة المزاعم المعروفة جيدا التي قدمها الجانب القبرصي اليوناني والمنافية للحقائق الواقعة في قبرص. وبالنظر إلى عدم وجود أي وفد قبرصي تركي في الاجتماع المذكور بسبب اغتصاب الجانب القبرصي اليوناني لصفة "حكومة قبرص" واستمرار احتكاره له منذ عام ١٩٦٣، فإنني مضطر للرد على هذه المزاعم كتابة لتستقيم الأمور.

لقد حاول الوفد القبرصي اليوناني، في بيانه، تبرئة الجانب القبرصي اليوناني من المسؤولية المطلقة عن التقسيم القائم للجزيرة بوصف التواجد العسكري المشروع لقوة ضامنة بأنه "احتلال". وفي الواقع، فإن الاحتلال الوحيد في قبرص هو الاغتصاب الذي استمر ٣٣ عاما واحتلال مقر حكومة جمهورية قبرص التي كانت قائمة على طائفتين في يوم من الأيام من الجانب القبرصي اليوناني.

وجدير بالذكر أن حملة التطهير العرقي المنهجية التي استمرت طوال ١١ عاما ووجهها القبارصة اليونانيون ضد الشعب القبرصي التركي منذ أوائل الستينات قد بلغت أوجها بالانقلاب اليوناني الذي وقع في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤، الذي جعل اتحاد قبرص مع اليونان (اينوسيس) أمرا وشيكا. أما "الغزو اليوناني لقبرص"، كما وصفه زعيم الجانب القبرصي اليوناني ذاته، الاسقف مكاريوس، في خطابه أمام مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ (انظر S/PV.1780)، فقد أحبطه تدخل تركيا في الوقت المناسب، الذي جرى وفقا لمعاهدة الضمان لعام ١٩٦٠. لقد وضع تدخل تركيا المشروع حدا للانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان من جانب القبارصة اليونانيين وأنقذ الشعب القبرصي التركي من الإبادة الكاملة على أيدي القوات اليونانية والقبرصية اليونانية المشتركة. وكانت، لذلك، عملية إنقاذ جلبت السلام لقبرص.

وملاحظات الوفد القبرصي اليوناني فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية في قبرص الشمالية، من ناحية أخرى، مثال للنفاق. واذا كان الاقتصاد القبرصي التركي يواجه صعوبات، فإنها نتيجة مباشرة للحظر الشامل اللاإنساني الذي يفرضه الجانب القبرصي اليوناني على الشعب القبرصي التركي منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣. ولا يمكن أن يشن الجانب القبرصي اليوناني حربا اقتصادية على الشعب القبرصي التركي، من ناحية، ويدعي القلق إزاء الأوضاع الاقتصادية في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، من ناحية أخرى.

والمثال على ذلك هو الحصار الذي فرضه القبارصة اليونانيون على نقطة العبور "ليدرا بالاس" في لفكوسا (نيقوسيا) في عطلة نهاية الأسبوع الماضي مما منع السائحين الأجانب من العبور إلى قبرص

الشمالية. وهذا الإجراء، حسبما أعلنه المنظمون، كان يرمي إلى تشديد القيود على حرية السفر إلى الشمال بغية الحيلولة دون الحصول على إيرادات من السائحين "تغذي اقتصاد الشمال". ونقلا عن الصحف القبرصية اليونانية في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، فإن أحد منظمي الحصار، السيد ماريوس ماتساكيس، وهو عضو في مجلس النواب القبرصي اليوناني، أعرب عن ابتهاجه لـ "نجاح" الحصار وادعى أن الشمال الآن "أفقر بما يبلغ ٠٠٠ ١٠ جنيه قبرصي بل سيزداد فقرا بمرور كل عطلة نهاية اسبوع". ويجري التخطيط لمواصلة الحصار بل وتوسيع نطاقه ليشمل أيام الأسبوع.

والدور الرئيسي الذي قام به السياسيون القبارصة اليونانيون في تنظيم هذا الحدث، بتأييد من الكنيسة الأورثوذكسية اليونانية ونادي السيارات السيئ السمعة، فضلا عن هدفهم الجلي الرامي إلى خنق الشعب القبرصي التركي اقتصاديا، هي حقائق غنية عن البيان. وهذه الاجراءات والإعلانات المعادية تضع العراقيل أمام إمكانيات خلق الثقة والاطمئنان بين الطائفتين، فضلا عن إمكانيات التوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

ولذلك أدعو الجانب القبرصي اليوناني إلى الكف عن القيام بأي نشاط ضار من هذا القبيل، والتخلي عن سياسته العامة المتمثلة في إنزال الخراب الاقتصادي بالشعب القبرصي التركي، حرصا على تحسين العلاقات بين الطائفتين وتحقيق تسوية عادلة ودائمة. ومن هذا المنطلق، احتج بشدة على الملاحظات السالفة الذكر التي أدلى بها الوفد القبرصي اليوناني في اللجنة الثانية باعتبارها أيضا دليلا آخر على سوء النية، وعدم الإخلاص والتعنت من الجانب القبرصي اليوناني.

وأكون ممتنا لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع عثمان إرتوغ

الممثل

الجمهورية التركية لقبرص الشمالية

- - - - -